الأمم المتحدة

A/62/PV.51

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **٥١**

الأربعاء، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البندان ٩ و ١٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/62/2)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المشتركة، التي تتيح لنا فرصة حسنة التوقيت ومفيدة للتفكير مليا بشأن إصلاح مجلس الأمن. كما أود أن أعرب عن تقديري للسفير مارتي ناتاليغاوا، ممثل إندونيسيا، رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، على توليه عرض التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/62/2) على الجمعية العامة.

ويؤكد التقرير مرة أخرى على تزايد عبء عمل المجلس، وما زالت المسائل الأفريقية تتصدر جدول أعماله. ويورد التقرير سردا دقيقا لأعمال المجلس، بالرغم من أنه كان يمكن أن يكون التقرير تحليليا بصورة أكبر. وكما أكد العديد من المتكلمين الآخرين، ما زال هناك مجال كبير لزيادة تحسين أساليب عمل المجلس بغية تعزيز شفافيته ومساءلته وشموله. ولذلك، نناشد المجلس أن يواصل جهوده لتحقيق هذه الغاية. وفي الوقت نفسه، علينا أيضا أن نواصل النظر في أساليب عمل مجلس الأمن.

إننا ملتزمون التزاما كاملا بالإصلاح المبكر لمجلس الأمن بغية جعله أكثر تمثيلا وكفاءة وشفافية وديمقراطية، ومن ثم، زيادة تعزيز شرعيته ومصداقيته. وينبغي أن تظل تلك المبادئ العامة المشتركة على نطاق واسع توجه جهودنا في المرحلة المقبلة من عملنا.

ومع تركيزنا على إصلاح مجلس الأمن، ينبغي ألا نغفل عن تنشيط الجمعية العامة. فإصلاح المجلس وتنشيط الجمعية مسألتان مرتبطتان ارتباطا حتميا وينبغي أن يمضيا قدما بصورة منفصلة ولكن بالترادف.

وبالرغم من تباين الآراء بين الدول الأعضاء بشأن طابع إصلاح مجلس الأمن وطرائقه، فقد نجحنا في تحقيق زخم وإحراز تقدم إيجابي خلال الدورة الحادية والستين،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

07-59778 (A)

بفضل الرئيسة هيا آل خليفة ومُيسريها. وعلينا الآن أن نبني على ذلك التقدم وأن نبدي المزيد من التفاهم والمرونة والتعاون – ومن ثم، نحاول أن نسعى إلى أوسع اتفاق ممكن بين الدول الأعضاء. وأما بعد، فأود أن أبدي بعض الملاحظات بشأن الطريق نحو المستقبل.

أولا، إننا نؤمن إيمانا قويا بأنه ينبغي لكم، سيدي الرئيس، أن تواصلوا مشاوراتكم غير الرسمية مع جميع الأطراف المهتمة. فقيادتكم وتوجيهكم وحكمتكم في هذه المرحلة الهامة من عملنا أمور مطلوبة أكثر من أي وقت مضى.

ثانيا، ينبغي للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن أن يظل المنتدى الرئيسي الذي يتعين أن نمهد في إطاره للمفاوضات الحكومية الدولية في نهاية المطاف. ولب المسألة ليس كيفية وصف اجتماعاتنا ولكن إلى أي حد بلغت مرونتنا واستعدادنا في ما يتعلق بتوسيع مجلس الأمن.

ثالثا، ينبغي أن نسترشد في عملنا في المستقبل بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية (A/61/49)، وخاصة تقارير الميسرين المرفقة بالتقرير. وينبغي أن تشكل تلك التقارير الأساس لمناقشاتنا في المستقبل.

رابعا، علينا أن نضع في الاعتبار في جميع مراحل عملنا، آراء وشواغل الدول الصغيرة والدول الجزرية بشأن عملية الإصلاح، بغية التوصل إلى الاتفاق العام للدول الأعضاء. فبدون اتفاق الأعضاء، لا يمكن إجراء أي إصلاح.

وأود أن أؤكد مرة أخرى استعدادنا لمناقشة متفتحة في ظل قيادتكم المقتدرة، سيدي، مع المرونة والشمول والشفافية والروح البناءة، وهي الكلمات الأساسية التي ينبغي ألا تغيب عن بالنا.

السيدة ستيغليتش (سلوفينيا) (تكلمت بالانكليزية): أولا، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. كما أود أن أشكر الممثل الدائم لإندونيسيا لعرضه على الجمعية العامة تقرير مجلس الأمن عن الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ (A/62/2)، الذي يتضمن حقائق كاشفة في ما يتعلق بعبء العمل المتزايد دوما وتعقيد المسائل المعروضة على المجلس.

إن البند الثاني من جدول الأعمال قيد النظر اليوم – ”مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة“ – اجتذب قائمة أطول من المتكلمين لمخاطبة الجمعية في اليومين الماضيين. وذلك دليل واضح على الأهمية الكبيرة التي نوليها جميعا لمسألة إصلاح مجلس الأمن.

والعمل القيم للميسرين الذين عينتهم سلفكم، سيدي، والمناقشات اللاحقة في الدورة السابقة، قطعت بنا شوطا إضافيا بشأن هذا البند وولدت زخما لا يمكننا أن نتحمل تبديده. ونرى أن الحل الوسيط المقترح يشكل سبيلا ممكنا إلى الأمام نحو التوصل إلى حل توفيقي. ويتعين علينا أن ننخرط في التفاوض بشأن حل يؤدي بنا إلى بلوغ الهدف الذي نتشاطره جميعا، أي أن يكون لدينا مجلس أمن كفؤ وفعال وتمثيلي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأوضح مرة أخرى موقف سلوفينيا باختصار: إننا نؤيد توسيع مجلس الأمن في كلتا فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. ونود أيضا أن نشهد توزيعا جغرافيا تمثيليا للمقاعد، بما في ذلك تخصيص مقعد غير دائم إضافي لمجموعة دول أوروبا الشرقية. كما نرى أن هناك حاجة إلى تحسين أساليب عمل مجلس الأمن.

ويحدونا الأمل في أن تؤدي بنا قيادتكم، سيدي الرئيس، والمرونة اللازمة بين الدول الأعضاء إلى ختام ناجح للمناقشات المطولة بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن.

السيد أشاريا (نيبال) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفد نيبال، أعرب عن تقديري لإتاحة هذه الفرصة لمناقشة تقرير مجلس الأمن (A/62/2) ومسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة.

إن مجلس الأمن هو أحد أهم هيئات الأمم المتحدة. ومسؤوليته وأهميته لصون السلام والأمن الدوليين غنيتان عن البيان. وما لم نجعل المجلس فعالا، لا يمكننا أن نحقق الأهداف المنصوص عليها في الميثاق. ونظرا للواقع المتغير لزماننا وتعقيدات المسائل التي تجابه المجلس، لا بد من تحسين تشكيل المجلس وأساليب عمله.

ويقع إصلاح مجلس الأمن ضمن الأعمال غير المنجزة في جدول أعمال إصلاح الأمم المتحدة. وينبغي أن يشمل ذلك الإصلاح مسألة التمثيل العادل في المجلس وزيادة عدد أعضائه وتحسين أساليب عمله. وينبغي أن ترمي تدابير الإصلاح إلى زيادة تعزيز فعالية المجلس وشرعيته في التعامل مع التهديدات الناشئة للسلام والأمن الدوليين، وإلى مشاركة أكبر ذات مغزى لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تلك العملية.

ونيبال تؤيد توسيع عضوية مجلس الأمن في كلتا فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. ونرى أن الهند والبرازيل وألمانيا واليابان تستحق مقاعد دائمة، كما أنه ينبغي أن تمثل أفريقيا تمثيلا عادلا في المجلس الموسع. وينبغي أن يراعى عند توسيع فئة العضوية غير الدائمة تطلعات البلدان الصغيرة، وخاصة البلدان التي تسهم بشكل منتظم في أعمال المجلس بإرسال قوات إلى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما يمكننا أن ننشئ آلية لتناوب العضوية للمقاعد غير الدائمة، بحيث يمكن تمثيل جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن بالتناوب، وبالتالي يمكنها أن تركز الطاقة والوقت والموارد التي تكرس حاليا للقيام بحملات من أجل الحصول على عضوية المجلس لتكريس نفسها للمزيد من الأنشطة المثمرة في مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى.

وتولي نيبال أهمية كبيرة لعمل المجلس، ودأبت على الاستجابة لدعوته بإرسال قوات إلى البعثات المختلفة لحفظ السلام في جميع أرجاء العالم. ويصادف العام المقبل الذكرى السنوية الخمسين للمشاركة المستمرة لنيبال في بعثات حفظ السلام. ونيبال حاليا هي رابع أكبر بلد مساهم بقوات، إذ تشارك في ١٣ بعثة للأمم المتحدة بأكثر من ٣٠٠٠ من القوات وأفراد الشرطة.

ونيبال، بوصفها بلدا مساهما بقوات، تود أن تشهد نهجا أكثر تنسيقا ودورا أوضح إزاء البلدان المساهمة بقوات في أساليب عمل مجلس الأمن وصنع القرارات. ويمكن للمجلس أن يشرك في أعماله الدول غير الأعضاء في المجلس المساهمة بقوات على نحو أكثر تفاعلا وانتظاما.

كما أننا نؤيد إجراء تحسين كبير وملموس في أساليب عمل المجلس بغية زيادة شفافيته ومساءلته من جانب الدول الأعضاء، التي من المفترض أن يخدمها. وعلى سبيل المثال، فإن الأسلوب الحالي لاستبعاد الدول الأعضاء المعنية من مشاورات المجلس وإحاطاته الإعلامية لا يمكن أن يقال إنه يتسم بقدر كبير من الشفافية والشمول.

وثمة حاجة كذلك إلى إجراء تحسين ملموس في العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، بحيث يكمل كل منهما الآخر ولا يتنافسان على مجال صنع القرارات. وعلى وجه الخصوص، ينبغي تمكين الجمعية العامة من الاضطلاع بدورها التشريعي مقابل الممارسة الحالية في مجلس الأمن

المتعلقة باعتماد قرارات ذات طابع تشريعي تسري على جميع الدول الأعضاء.

وفي الدورة السابقة اتفقنا على المضي قدما بشأن هذا البند من جدول الأعمال، بما في ذلك من خلال المفاوضات الحكومية الدولية. وعلينا ألا نتأخر أكثر من ذلك في إحراز تقدم بشأن هذه المسألة الهامة. وترحب نيبال بفكرة اعتماد ترتيب مؤقت لكسر حالة الجمود في هذه المسألة الهامة.

وكما ذكرتم في ملاحظاتكم الاستهلالية، سيدي الرئيس، فإن نحتاج إليه في الوقت الحالي هو الاتفاق على عملية. ويمكن للفريق العامل المفتوح باب العضوية أن يبدأ المفاوضات بشأن مضمون مجموعة من العناصر لترتيب مؤقت، يبدو أنه مستصوب إلى حد ما. وربما يمكن للفريق العامل المفتوح باب العضوية أن يبلور اقتراحا تفاوضيا. ومع تطور تلك العملية، فإنها تحتاج إلى المزيد من الدعم ببضع جولات من المشاورات غير الرسمية خلال الجلسة العامة، على غرار ما فعلناه في ما يتعلق بمعظم البنود الأخرى من جدول الأعمال خلال الإصلاحات التي جرت العام الماضي. وفي الختام، تتعهد نيبال بالانخراط البناء مع أعضاء الجمعية العامة في إصلاح مجلس الأمن ونحن ممتنون لهذه المبادرة.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): ليس لدي نص مكتوب. وسأحاول توخي أقصى قدر من التفاعل في إسهامي.

بادئ ذي بدء، أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل أنغولا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

وستقتصر ملاحظاتي على مسألة إصلاح مجلس الأمن. وقد أُعرب كما نعلم جميعا، عن مجموعة مختلفة من المواقف. وتُوجّت هذه العملية بتقريري الميسرين، اللذين نوقشا مناقشة مستفيضة. وأفضت هذه المناقشات إلى اتخاذ مقرر مؤداه ضرورة استفادتنا من عمل الميسرين ومواصلة العملية، بما في ذلك المفاوضات الحكومية الدولية. وأفهم من ذلك المقرر أنه لا يؤهلنا للبدء بالمفاوضات الحكومية الدولية فورا ولا يلزمنا بذلك. وتشكل المفاوضات الحكومية الدولية أحد العناصر التي سننظر فيها.

وبالتالي، لم نصل إلى المرحلة التي نكون فيها على الطريق صوب البدء بالمفاوضات الحكومية الدولية. وعلينا أن ننظر في خريطة الطريق، وأن ندرس العناصر التي ستشكل أساس المفاوضات الحكومية الدولية. وأظن أن أفضل طريقة لإجراء هذه العملية أن تتم ضمن إطار الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة المعني بمجلس الأمن. ويتعين إذن الاستمرار في هذه العملية وعلينا أن نستفيد منها.

وعندما كنا ننظر في تقرير الميسرين، أشرت بالفعل إلى أنه، بالنسبة لأفريقيا، لم يؤخذ موقفنا بشأن النهج الوسيط في الحسبان على ما يبدو في أي من تقريري الميسرين، لا سيما في التقرير الأخير. وهكذا، أصررت على أن أي مفاوضات، كي تكون شاملة لجميع العناصر، يجب أن تراعي جميع مواقف الفريق. ويسرني كثيرا أن الجمعية اتخذت ذات الموقف أيضا – أي أن جميع المواقف التي قدمها الفريق حتى الآن يجب أن تشكل أيضا أساس المفاوضات.

وبالتالي، يمكن القول إنه ليس من الصواب انتقاء موقف والإصرار على أن هذا الموقف ينبغي أن يشكل أساس المفاوضات دون سواه من المواقف الأخرى كافة. وفي إطار جهدنا لوضع أساس للمفاوضات يتسم بقدر كبير من الشمول علينا أن نراعي جميع المواقف، علاوة على آراء الميسرين.

وفي ذلك الصدد، أُعرب بوضوح عن الموقف الأفريقي وهو معروف جيدا: ويتمثل بإيجاز، في الحصول

على ما لا يقل عن مقعدين دائمين مع حق النقض. كما أُعرب بوضوح عن الأساس المنطقي لهذا الموقف وهو معروف جيدا. فأفريقيا قارة لا تتوفر على أي مقعد دائم، ونصر على تصحيح هذا الظلم التاريخي. وقد أساء البعض فهمنا، معتقدا أننا نعتمد نهجا متطرفا، ونقول إما أن نفعل هذا الأمر أو لا نفعل شيئا. غير أن هذا ليس هو موقفنا. ونحن واضحون جدا، وموقفنا مؤيد بمبررات جيدة للغاية، ونأمل ونعتقد أنه يمكن أن يشكل، إلى جانب مواقف أخرى، أساسا للتفاوض.

وإذا أمعنا النظر في الموقف الأفريقي، يمكن للمرء أن يرى أنه يذكر أن المقعدين الدائمين اللذين نطالب بهما ينبغي منحهما للمنطقة، لأفريقيا برمتها. غير أننا نحن، في السياق الأفريقي، الذين نحدد من سيشغل هذين المقعدين. كما ينبغي أن يكون لنا الحق في سحب الثقة من عضونا، لأنه في كثير من الأحيان، تقوم دولة من الدول بحملة من أجل شغل مقعد في مجلس الأمن، غير أن الدولة المعنية بالأمر تكتفي أحيانا، فور حصولها على هذا المقعد، بالدفاع عن مصلحتها الذاتية ولا تكترث بمصالح المجموعة. وفي هذا السياق، نريد ألا تتجاهل الدولة التي ستنتخب في عضوية المجلس أيا كانت الموقف الأفريقي. ونصر على أن تكون هناك آلية ضمنية معنية بسحب الثقة.

كما يشدد موقفنا على أن أفضل معيار للانضمام إلى مجلس الأمن ينبغي ألا يستند إلى مدى قوة البلد، من حيث النفوذ السياسي أو الاقتصادي. ونحن لا نقبل بالحجج التي تقول إن ''البلد ألف، لأنه قوي جدا من الناحية الاقتصادية ينبغي أن يكون مؤهلا لشغل مقعد في مجلس الأمن''. فهذا المعيار خاطئ شيئا ما. فالبلد باء، غير القوي اقتصاديا، في اللحظة الراهنة، قد يصبح كذلك يوم غد. وهل يعني هذا أن البلد باء، حالما يحصل على تلك القوة، ينبغي أن يكون الآن أيضا مؤهلا لشغل مقعد في مجلس الأمن بوصفه عضوا دائما؟

وبعبارة أخرى، لا نريد أن نرسخ المزايا التي أفضت إلى المعركة الحالية. فإذا كانت معايير الانضمام تستند إلى القوة، فقد عدنا إلى الحالة التي كانت سائدة عام ١٩٤٥.

ولتفادي جميع هذه الأشكال، نعتقد أنه يحق لأي بلد من البلدان الانضمام إلى مجلس الأمن. ولهذا السبب أريد أن أدرس المعيار بصورة متأنية للغاية، حتى يتسنى لنا في أي نتيجة نخلص إليها، مراعاة جميع مواقف البلدان المعنية ومصالحها.

ومجمل القول، ما يُصر عليه وفد أوغندا هو أن عملية إصلاح مجلس الأمن هذه لم تصل إلى مرحلة يمكننا فيها البدء بصورة كاملة بمفاوضات حكومية دولية. فهناك العديد من المجالات التي ينبغي النظر فيها، والعديد من العناصر الناقصة التي ينبغي استكمالها، ولن نتمكن من القيام بذلك إلا إذا قمنا الآن، في ظل التوجيه الحكيم من الرئيس، باحتواء هذه العملية ضمن إطار الفريق العامل.

وأخيرا، اسمحوا لي أيضا أن أتناول مسألة حفظ السلام.

إننا جد فخورين بما تؤديه الأمم المتحدة من دور في حفظ السلام، بأجهزتها المناسبة. وأعتقد أنه حيثما يشاهد أفراد يعتمرون خوذا زرق، فهم يمثلون محور السلام. وهذا من دواعي فخر الأمم المتحدة. وأكثرية عمليات حفظ السلام في أفريقيا. ولكن، إذا تمسكنا بالدور التقليدي لحفظ السلام – أي القيام بحفظ السلام حيثما كان هناك سلام يتعين حفظه – فإنني أخشى من أن ثمة حالات صراع قد لا يمكن التصدي لها.

فلنأخذ مثال الصومال، التي ما فتئت سيئة الحال. إن نحن اتبعنا نهج التناول التقليدي لحفظ السلام، لن تنشر الأمم المتحدة قوات في الصومال، فليس فيها سلام ينبغي المحافظة عليه. هل يعني هذا أن الأمم المتحدة ستقف بلا حول

ولا قوة وهي تشهد المجزرة التي تقع هناك؟ لا شك أن على الأمم المتحدة أن تكون معنية. وينبغي أن تتجاوز النهج التقليدي، بل وأن تشترك في حفظ السلام بشقيه: صنع السلام وحفظ السلام.

وبلدي فخور لأنه أدى هذا الدور تماما. لقد انتشرنا في الصومال، كجزء من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ والبلدان المشاركة في هذه البعثة هي وحدها البلدان المتواجدة هناك. كنا نعرف العواقب المترتبة على ذهابنا إلى الصومال؛ نعم، كنا نعرف كل هذه الأمور. لكن، لو كنا قد وقفنا مكتوفي الأيدي و لم نفعل شيئا، لكان ذلك تخليا فعليا عن مسؤوليتنا على الصعيد الدولي. ولذا، نشرنا عناصرنا؛ نحن هناك. ونحن نعلم أن وجودنا قد طمأن شعب الصومال على أن المجتمع الدولي يهتم بأمره.

ولهذا، ندعو الأمم المتحدة إلى دراسة موقفها بشأن حفظ السلام، وإلى الاشتراك في صنع السلام في الصومال، وإلى تشجيع البلدان التي تعهدت بنشر قوات هناك وأن توفر لها كل السوقيات اللازمة للقيام بهذا. غير أنني أود أن أُطمئن الجمعية إلى أن أوغندا متواجدة في الصومال بداعي قضية سامية، وأننا لن نغادر ذلك البلد، رغم كل هذه النكسات – رغم كوننا هناك لوحدنا. ونرجو أن ينضم إلينا آخرون، يوما ما، في سبيل السلام.

السيد بيركوف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أستهل كلامي بشكركم، سيدي الرئيس، على هذه المبادرة التي أتت في حينها. وأود أيضا أن أنضم إلى الذين عبّروا عن شكرهم للسفير ناتاليغاوا، الممثل الدائم لإندونيسيا ورئيس مجلس الأمن، الذي عرض التقرير السنوي للمجلس (A/62/2). إننا نتفهم الصعوبات الملازمة لإعداد تقرير لا يقتصر على تعداد أنشطة المجلس وجلساته، ونشجع المجلس على مواصلة سعيه الدائب إلى تقديم تقارير تتجاوب وتوقعات الدول الأعضاء واحتياجاتها.

وأود أن أتشاطر مع الأعضاء بعض جوانب موقف بلغاريا بشأن البند الثاني في جدول الأعمال المعروض علينا، أي مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة.

وإصلاح مجلس الأمن جزء من جهود المجتمع الدولي العامة للنهوض بتغيير إيجابي وتطوير الأمم المتحدة وفقا للحقائق الاقتصادية والسياسية الجديدة. وسيبقى كل إصلاح غير مكتمل ما لم يتناول مسألة تحسين الهيئة التي تمثل صميم رسالة الأمم المتحدة، رسالة صون السلم والأمن الدوليين.

وينبغي لإصلاح مجلس الأمن أن يعزز الطابع التمثيلي لأنشطة المجلس فضلا عن تعزيز فعاليتها وشرعيتها وشفافيتها. ويجدر زيادة عدد الأعضاء بطريقة تضمن فعالية المجلس وتعزز قدراته.

ومع الأسف، فقد استهلكت مناقشة موضوع إصلاح مجلس الأمن الكثير من الطاقة والوقت على مر الأعوام، من غير نتيجة موضوعية ظاهرة للعيان. ونحن نشاطر الدول الأعضاء ما تشعر به من خيبة أمل في هذا الصدد، مع أننا لا نرى أن جهودنا ذهبت أدراج الرياح. فلقد أحرز بعض التقدم في مسألة أساليب العمل. وهنا، أود أن أؤكد إسهام البلدان الخمسة الراعية للمبادرة ذات الصلة. فقد ضخّت جهودها بعض الزخم في جهود المجلس الرامية إلى زيادة الشفافية والعلنية في أعماله.

أما بالنسبة لمسألة تكوين المجلس، فترى بلغاريا أنه ينبغي زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن في كلتا الفئتين. ونحن على اقتناع بأن بعض البلدان يمكنها أن تؤدي بنجاح الواجبات والمسؤوليات المنبثقة عن عضويتها الدائمة، نظرا لتزايد إمكاناتها الاقتصادية والسياسية ولدورها الدولي

المعترف به على نطاق واسع. وعلى نفس المنوال، فإن تزايد عدد الدول الأعضاء في العقود الأخيرة – بما في ذلك الدول المنتمية إلى مجموعة دول أوروبا الشرقية – يشير بقوة إلى ضرورة زيادة عدد الدول الأعضاء من فئة البلدان غير الدائمة العضوية أيضا.

وفيما يتعلق بالفئة غير الدائمة العضوية، تؤيد بلغاريا زيادة من شأنها ضمان المحافظة على التوازن بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين وكفالة توزيع عادل للمقاعد بين المجموعات الإقليمية. نريد أن نؤيد صيغة تراعي التطلعات المشروعة والمبررة لمجموعة دول أوروبا الشرقية – التي تضاعف عدد أعضائها خلال العقد الماضي – للحصول على مقعد إضافي في فئة الدول غير الدائمة العضوية.

يرحب وفدي بقرار الجمعية العامة، المتخذ في الدورة السابقة، بالنظر في مسألة إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الحالية للجمعية، بما يحقق مزيدا من النتائج الملموسة، بوسائل منها المفاوضات الحكومية الدولية على أساس التقدم المحرز حتى الآن، ولا سيما في الدورة الحادية والستين — ومواقف الدول الأعضاء ومقترحاتها.

وترحب بلغاريا بفكرة التماس صيغ إبداعية. وتشجعنا روح المرونة التي أبدتها وفود شتى أثناء المناقشة الحالية. ونحن نتفهم الحجج المؤيدة لما سُمي بالقرار المؤقت، إلى أن يحين أوان الحلول الدائمة. ونظرا لعدم اليقين بشأن المحصلة النهائية لهذه العلمية الوسيطة، نرى أنه في حال القبول بالقرار، يجب التفكير بالأحكام اللازمة لجعله قابلا للمراجعة على النحو الملائم. ومع تقدم هذه العملية، نحن على استعداد للنظر في هذه المبادرة وفي المبادرات الأخرى التي قد تساعد على استثارة أفكار تحظى بتأييد واسع النطاق بصدد عملية الإصلاح.

السيد الرئيس، أود أن أؤكد لكم أننا، في سعينا إلى الصيغة المناسبة لإصلاح مجلس الأمن، سنظل نعول على مشورتكم الحكيمة وتوجيهكم المقتدر في عملية تحديد أفضل طريقة للمضي قدما.

السيدة إنختسيتسيغ (منغوليا) (تكلمت بالانكليزية): طلبتُ الكلمة اليوم للتعبير عن موقف حكومتي بشأن مسألة الإصلاح الهيكلي لمجلس الأمن.

تؤيد منغوليا التبكير بإصلاح مجلس الأمن، كيما يتسم بطابع تمثيلي أكبر وبمزيد من الكفاءة والشفافية، فنعزز بذلك من فعاليته ومشروعيته وتنفيذ قراراته. ويرى بلدي أنه ينبغي زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن بصورة عادلة ومنصفة، في كلتا فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة، بما يكفل التمثيل الواجب للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء.

ينبغي لزيادة عدد الأعضاء الدائمين أن تتعرض لثنائية تكوين المجلس. ولحقائق اليوم الجيوسياسية. وثمة عوامل مثل علاقات بلد ما عالميا ووزنه الاقتصادي والسياسي يجب أن تؤخذ في الاعتبار. وعلى كل حال، ليست العضوية الدائمة امتيازا وحسب؛ إنها أيضا مسؤولية ثقيلة العبء. ولهذا، تؤيد منغوليا تطلعات اليابان وألمانيا والهند، الراغبة والمؤهلة للعمل كأعضاء دائمين جدد في مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تُمثّل أفريقيا وأمريكا اللاتينية تمثيلا منصفا في المجلس.

ويؤيد وفدي استحداث مقاعد غير دائمة إضافية، من شأنها أن تعكس ما طرأ على عضوية المنظمة من تغييرات في العقود الأخيرة، وتتيح للدول الصغرى فرصا أكبر للعمل في المجلس.

ومن نفس المنطلق، لا يؤيد وفدي اقتراحات تعديل المادة ٢٣ من الميثاق. فإن الحكم الذي ينص على أن

الأعضاء المتقاعدين من مجلس الأمن لا يحق لهم الترشح لإعادة انتخاب فورية قد كان فعالا في ضمان التعاقب الدوري لأعضاء المجلس وانتخاب مزيد من البلدان الأعضاء فيه، أكثر مما لو كانت الحالة خلاف ذلك. ومن نافل القول أن البلدان الصغرى كانت من الجهات المنتفعة الرئيسية من هذه القاعدة.

وأود أن أضيف أننا نجد مثيرا للاعتراض كل الاقتراحات التي تشيع أفكار إنشاء فئة ثالثة من الأعضاء في مجلس الأمن. ونرى أن من شأن ذلك أن يفضي إلى تقليل قيمة فئة الأعضاء غير الدائمين القائمة وتهميشها، وهي ليست، لذلك، لصالح الدول الصغيرة.

وتحسين أساليب عمل المجلس عنصر أساسي من عناصر عملية الإصلاح، وهو ذو أهمية خاصة لأكثرية الدول الأعضاء. ويلاحظ وفدي في هذا الصدد عمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتوثيق والمسائل الإجرائية الأخرى لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن. إن زيادة الشفافية والعلنية في عمل المجلس وتحسين إمكانية مشاركة الدول غير الأعضاء فيه فضلا عن تعزيز مساءلته من قبل الأعضاء ككل لا يمكن سوى أن تعزز سلطة المجلس وتزيد من شرعية قراراته.

وقد بينت مداولاتنا على مدى الأعوام أن جميع الدول الأعضاء تشترك في الرأي القائل أن أي عمل إصلاحي للأمم المتحدة لا يكتمل من غير إصلاح مجلس الأمن. وهناك نقطة ثانية تلتقي فيها وجهات نظر الجميع، هي ضرورة إحراز تقدم في مجال إصلاح مجلس الأمن، لأن الجميع متفقون على أنه لا يمكن القبول باستمرار الحال على نفس المنوال.

أنتهز هذه الفرصة لأثني على سلفك، الشيخة هيا راشد آل خليفة، رئيس الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، لقيادتها الرائعة في توجيه عمل الجمعية العامة وفي دفع بُعد الإصلاح البالغ الأهمية هذا قدما. والواقع أن جهودها وجهود الميسِّرين قد أسهمت في توليد زخم فريد من نوعه، انتقل إلى هذه الدورة، كما تمثل بعدد الوفود التي تشارك في هذا النقاش.

واتسمت الدورة الماضية للجمعية العامة بعملية مفاوضات مكثفة، أتاحت للوفود الاشتراك في تبادل مركّز للآراء حول كل جانب من جوانب إصلاح مجلس الأمن. لكن الأهم من ذلك، تمخضت هذه العملية عن اتخاذ الجمعية العامة مقررا، أثبتت فيه أن مسألة إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يُنظر فيها في الدورة الحالية للجمعية العامة، بحيث يتحقق مزيد من النتائج الملموسة، بأمور، منها المفاوضات الحكومية الدولية، والبناء على التقدم المحرز حتى الآن، ولا سيما في الدورة الحادية والستين، على أساس مواقف الدول الأعضاء والاقتراحات التي قدمتها.

ويعتبر وفدي النقاش الجاري انطلاقا للعملية التي ينبغي أن تثمر نتائج ملموسة على مدى هذه الدورة. ونحن نتطلع، سيدي الرئيس، إلى الاستماع لمقترحاتكم واقتراحاتكم حول طريقة العمل. كن على ثقة، سيدي، بأن وفدي لن يألو جهدا لمساعدتكم في جهودكم.

السيد سيلس ألفارادو (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي التعبير عن آيات شكره لممثل إندونيسيا وتهنئته على تقديمه تقرير مجلس الأمن، بصفته رئيس المجلس.

ونحن لا ننوي تكرار التحليل الشامل الذي ورد في أكثرية البيانات في هذه المناقشة. غير أننا لنرى أن من المناسب تأكيد الحاجة إلى الاستفاضة مع مزيد من التركيز على بعض العوامل التي ينبغي أن تُراعى في سبيل الإسهام في عملية الإصلاح في الأمم المتحدة، وهو إصلاح جار وكان موضع بحث طوال ما يتجاوز العقد.

تقر أكثرية الوفود بأن هذا هو الوقت المناسب الذي يتعين أن نقوم فيه بتغييرات كبرى في البنية الحالية لهيئات الأمم المتحدة، لكننا ما زلنا نلاحظ عدم تلاقي المواقف نفسه بين الأطراف. وقد أشارت وفود كثيرة إلى أنه لم يُحرز سوى قليل من التقدم في مجال إصلاح مجلس الأمن وإلى أن هذه المسألة قد لا تستحق الجهد الذي بُذل طوال سنوات النقاش هذه.

ومن رأي الوفد البوليفي أن معظم البلدان تتفق بصورة كاملة على ضرورة تعزيز سلطة الجمعية العامة، التي ينبغي أن تعمل كمحور مركزي للمنظمة، نظرا لما يتمتع به من تمثيل واسع النطاق، وتتلافى بذلك تدخل مجلس الأمن في مسائل لا تقع بالضبط في نطاق ولايته.

ونحن نتفق جميعا، بصورة تامة، على ضرورة إصلاح مجلس الأمن. وفيما يتصل ببوليفيا، نرى أن من الأهمية القصوى أن تتمتع هذه الهيئة بعضوية تتسم بمزيد من الديمقراطية. وأود أن أبين ما هي رؤيانا لمفهوم مجلس أمن أكثر ديمقراطية.

نحن نرى أن مبدأ الديمقراطية الأساسي هو المساواة بين جميع العناصر المكونة للمنظمة. ولكن، عندما يكون لدينا مجلس أمن، تحظى فيه بعض البلدان بامتيازات معينة، بالقياس إلى غيرها، لا يكون ذلك ديمقراطية. كما أننا لا نرى أن البنية الديمقراطية للمجلس يمكن تحسينها بصورة ملحوظة بزيادة عدد الأعضاء المتمتعين بامتيازات. عندما نتكلم عن مجلس أمن ديمقراطي، ينبغي أن نفكِّر فيه من حيث تمتُّع جميع أعضائه بنفس الحقوق ونفس الصلاحيات ونفس الواجبات تماما. تلكم هي الديمقراطية.

وعندما نقترح عضوية تتسم بمزيد من الديمقراطية، فإننا نعني بنية تعكس رؤيا إقليمية أشمل، بحيث يصبح – بفضل طابعه التمثيلي المشروع – حارسا حقيقيا قادرا على صون السلم والأمن الدوليين. لا يمكن بناء سلام دائم، عندما يكون هناك، في نفس الوقت، بلدان تهدد بلداننا أخرى بحروب استباقية أو بحروب انتقامية، مهما كان السبب.

وتعكس البنية الحالية لمجلس الأمن صورة الحالة السياسية في القرن الماضي، تلك الحقبة التي كان فيها طابع هيمنة المنتصرين ظاهرا بصورة بارزة. واليوم، نحن نعيش في عصر مختلف، نصبو فيه إلى تحقيق تكامل جميع البلدان واحترام حقوق الإنسان واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، بالتعايش السلمي، من دون سادة عصريين أو عبيد عصريين. ومن الطبيعي أن تنعكس صورة هذه الحقيقة في هياكل الأمم المتحدة.

ويجب ألا نخدع أنفسنا بالاعتقاد بأن مجرد زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن سيغير اختلال التوازن المطبوع في الهيكل الحالي. بل وأقل فعالية حتى من ذلك زيادة عدد الأعضاء المتمتعين بمزايا مركز العضوية الدائم. ونرى أنه ما دامت توجد في مجلس الأمن بلدان لها حق النقض، فستكون تلك البلدان هي دائما التي تتخذ القرارات الهامة. وقد تتشاور تلك البلدان في بعض الحالات مع غيرها من البلدان التي تأتي إليه كأعضاء دائمين أو غير دائمين، ولكن ذلك يكون دائما بصفة منعزلة، دون اعتبار لآراء مجلس الأمن بصفة عامة، ناهيك عن آراء الجمعية العامة. وفي الوقت الحالي، من الضروري في عملية الإصلاح التي نحن بصددها زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلا من الوجهة الإقليمية.

وتؤيد بوليفيا المبادرات الرامية إلى تحليل الحد من نطاق حق النقض والتوصل إلى توافق آراء بشأنه إذا لزم الإبقاء على حق النقض حفاظا على وحدة الأمم المتحدة وسلامتها. ولا شك لدينا مطلقا في أن الأمم المتحدة ولدت

ولها جسم ورأس وأطراف؛ ولسنا نسعى لقطع رأس هذه المنظمة. ولهذا السبب قد نتمكن، حين تتحسن الأوضاع، من الكلام عن إلغاء حق النقض؛ أما بالنسبة للوقت الراهن، فنؤيد اقتراح تحديد مداه.

إن مصداقية الأمم المتحدة في السياق الدولي آخذة في الانكماش، ونعلم أن هناك سببا وحيدا وغاية في البساطة لذلك. فليس لأي من قرارات الجمعية العامة، مهما كان ملائما، طابع الإلزام. ولا يمنح ميثاق الأمم المتحدة هذه السلطة للجمعية العامة. وأرى أننا إذا أردنا فعلا تحقيق تقدم في الإصلاح الجدي للأمم المتحدة، فلابد من أن نواجه ضرورة إدخال تعديلات على ميثاقها، يكون من شأنها أن تمنح الجمعية العامة سلطات اتخاذ قرارات ملزمة في طابعها، ومن ثم تحظى بالإصغاء والامتثال لها من جميع البلدان دون استثناء. ونحن نعلم، على سبيل المثال، أن اختلال التوازن السائد في مجلس الأمن سوف يبقى على الدوام، بغض النظر عن زيادة عدد أعضائه الدائمين أو عدم زيادتهم. وإذا ما أردنا للأمم المتحدة أن تصبح أكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلا، فينبغي أن نمنح الجمعية العامة سلطة استعراض القرارات التي يطبق عليها حق النقض في مجلس الأمن عند الاقتضاء. ونقترح أن يجري تحليل هذا الاقتراح، إلى جانب غيره من الاقتراحات، في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح الأمم المتحدة.

ولسنا مقتنعين بأن الوقت مناسب للشروع في حوار ذي طابع حكومي دولي. ونرى أن هناك خطرا متأصلا في ذلك. فأقوى البلدان اقتصادا قد تمارس الضغط على البلدان المعوزة اقتصاديا لكي تفرض عليها الامتثال وتجعلها تتخذ مواقف معينة من بعض الأمور. ونرى أن تستمر مناقشة هذه المسألة وتحليلها على نحو متسم بالديمقراطية والشفافية الكاملتين في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بتحليل إصلاح الأمم المتحدة.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أشكر الرئيس على تنظيم هذه المشاورات البالغة الفائدة التي تأتي في توقيت جيد للغاية في أعقاب هذين اليومين من المناقشات. وقد وجدنا مساحة كبيرة للاتفاق، برغم أن الأمر قد لا يبدو كذلك لأول وهلة. وأشكر الرئيس أيضا على ملاحظاته الاستهلالية التي تعد لثقلها السياسي ذات أهمية جوهرية لنا جميعا.

وكان المفروض أن أتكلم بعد ظهر أمس، وأردت أن ألزم جانب الإيجاز والبساطة، وأن أعرب عن ملاحظات قليلة، لأني اعتقدت أنه لم يكن هناك في الواقع ما أضيفه بعد أولئك المتكلمين. وقد عُرض موقف مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء عرضا كاملا، وقدم الممثلون الدائمون لإسبانيا وباكستان وكندا وكوستاريكا وكولومبيا وممثل تركيا صباح اليوم، في جملة من تكلموا، آراءهم التي أتفق معها تماما وأؤيدها. وسأضيف بسرعة أني أؤيد توجيههم وقيادتهم. وأعرب عن استعدادنا لدفع العملية قدما للأمام والاحتفاظ بما تحقق من زخم.

وبعد الإصغاء إلى بيان لمدة ٤٥ دقيقة للسفير سين، الممثل الدائم للهند، أرى أننا إذا أصغينا لندائه بتقديم إسهامات وزيادة التفاعل والاعتماد على الروح الودية لدى الجميع، فيمكننا أن نتوسع شيئا ما ونتصرف أكثر من منطلق الأخذ بنهج تفاعلي بنّاء.

واسمحوا لي أولا بأن أبدأ بالانضمام إلى الممثلين الدائمين الآخرين في توجيه الشكر للسفير مارتي ناتاليغاوا، رئيس مجلس الأمن، على عرضه التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/62/2). وكما سمعنا، فإن مسألة عضوية مجلس الأمن على جانب كبير من الدقة، لأنها تتعلق بآراء متباينة بشأن المنظور الواسع، وضرورة المحافظة على دور مجلس الأمن، وتفاعله مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، وباختصار ”سلوكه“.

وقد قدمت تقييمات متضاربة لهذا الأمر، كما سمعنا جميعا. ونظرا لقيود الوقت فلن أطيل في هذه النقطة، بل أكتفي بتوجيه الاهتمام إلى الصلة التي أوجدها السفير سين في بلاغة وحماس شديدين بين ما يُدّعى من مواطن ضعف مجلس الأمن وعيوبه بوضعه الحالي، وبتعميم أكثر، ما يُدّعى من وجود أوجه قصور فيه، وضرورة إجراء إصلاح لمجلس الأمن قد يأتي بمزيد من الأعضاء الدائمين، ولو بدون أن تكون لهم سلطة حق النقض، وأن هذا من شأنه أن يحدث تغييرا في التوازن وفي هيكل القوة. ويتمثل الغرض من ذلك في إحداث توازن، إذا شئتم القول، إزاء السلطة المفرطة للأعضاء الخمسة الدائمين، أو بالنظر إلى الأمر من حيث الموضوع ''احتواء'' الخمس الدائمين.

ويتعين النظر إلى إصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه الدائمين من وجهة النظر الموضوعية هذه، في إطار استراتيجية لاحتواء الأعضاء الخمسة الدائمين. وبالطبع ليس هذا شيئا جديدا. فقد سمعنا هذه المقولة من السفير سين وغيره من الممثلين الموقرين، الذين يدعون إلى تحريك الأوضاع وإعادة تشكيل القوة داخل مجلس الأمن. وتحمس الممثل الدائم السابق لألمانيا، السيد بلوغر، كثيرا في الكلام عن هذه النقطة. ونحن المخضرمين نذكر نداءه من أجل إعادة التشكيل. وأذكر السيد بلوغر لأن السفير الحالي، السيد ماتوسك، أكثر هدوءا في هذا الصدد.

وإذا كان صحيحا أننا بحاجة إلى أعضاء دائمين جدد لإحداث توازن أو لإعادة تشكيل هيكل القوة داخل مجلس الأمن، فما يحيرني هو أن الولايات المتحدة، وعلى سبيل المثال السفير خليل زاد، والرئيس بوش، كما سمعناه أثناء مخاطبته هذه الجمعية العامة، والأعضاء الدائمون الآخرون، يحبذون على ما يبدو زيادة عدد الأعضاء الدائمين. غير أن المنطق وراء الزيادة هو أنه فيما يبدو لتقليص قوتهم. وإذن فإما أن الخمس الدائمين المؤيدين للزيادة لم يفهموا هذا المنطق الذي شرحه السفير سين، وإما أنهم مولعون بتعذيب الذات. أو لعل هناك خطأ ما فيما يقوله السفير سين وغيره من الممثلين.

والواقع أن الحالة على النقيض من ذلك تماما. وقد يبدو ذلك وكأنه مفارقة. وليس لدينا الوقت الآن للإطالة في هذا الموضوع أكثر من ذلك، ولكن إذا أريد تعزيز نفوذ الخمس الدائمين داخل مجلس الأمن، فما يتعين عليكم عمله هو زيادة عدده بإضافة أعضاء جدد دائمين غير متمتعين بسلطة حق النقض. ولتفهموا مسار تفكيري، لنتذكر كيف توسعت الإمبراطورية الرومانية وعززت قوتها. لقد عززت الإمبراطورية نفسها في مواجهة التحديات الآتية من الأقاليم باستيعاب تلك الأقاليم، وذلك بإدماجها. وأنت يا سيدي الرئيس تأتي من هذه المنطقة وتدرك تماما تاريخ المنطقة، وتعلم كيف عززت الإمبراطورية الرومانية قوتها. وبوسعنا أيضا أن نقرأ مذكرات هادريان لمارغريت يوركينار لنتبين ذلك. فقد جرى استيعاب الجميع، بدءا من الجنرالات الذين استوعبوا في القمة، إلى السجناء الذين مُنحوا الجنسية الرومانية، مع بقائهم مسجونين.

والواقع أن قيام الأعضاء الخمسة الدائمين ومجلس الأمن بإضافة أعضاء جدد غير متمتعين بحق النقض في الوقت الحالي حركة ذكية فيها تعزيز لنفوذهم. ذلك أن هناك ميزة كبيرة في التعامل مع نفس الأعضاء. ويمكن أن تحدث صفقات كبيرة مع عضو لا يمكنه إيقافك لأنه لا يملك حق النقض، ولكنه لا محالة حريص في الوقت ذاته على التصرف دائما من منطلق الزمالة في نفس ''مجلس الإدارة'' المتميز.

ولعلنا لا نخلط العضوية الدائمة التي تنطوي على حق النقض ويمكن أن تحدث بالفعل فارقا في توازن القوى داخل مجلس الأمن وبين وجود دائم لعضو ذي مقعد ولكنه لا يملك حق النقض. والسيناريو الذي يقدمه السفير سين يجري على

النحو التالي: إذا أردت احتواء سلطات الخمس الدائمين أو الحد منها لكي تحدث ''اختلافا'' في مجلس الأمن، فلا ينبغي أن تقنع بما دون العضوية الدائمة مع التمتع بسلطة حق النقض. وهنا يمكننا أن نفهم أيضا المنطق وراء الموقف الأفريقي كما عرضه علينا بحماس دافق صباح اليوم الممثل الدائم لأوغندا، السيد بوتاغيرا.

إن ما سنحصل عليه إذا أضفنا زيادة في عدد الأعضاء الذين لا يملكون سلطة حق النقض هو مجرد تعزيز لنادي الخمس الدائمين. فلنكن صرحاء. سيكون لدينا عدد أكبر من الأعضاء الذين سيستفيدون من الأثر التعاقبي، وهي نقطة أبرزها بقوة شديدة أمس الممثل الدائم لكوستاريكا السفير أوربينا، وقبله السفير أوغارتي، وزير خارجية كوستاريكا.

أما إذا أردتم حقا تغيير توازن القوى داخل مجلس الأمن، فربما يكون المطلوب شيئا آخر مختلفا عما يدعو إليه السفير سين وغيره من الممثلين الموقرين، كبديل عن إضافة أعضاء دائمين جدد لهم سلطة حق النقض. ولا أحب كثيرا فكرة الاحتواء لأنها ضد منهجي في التفكير، فأنا أفضل ألا أعارض شخصا ولكن أن أبني بالاشتراك مع شخص آخر. أفضل أن أقول إننا بحاجة في الواقع إلى جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا للحقائق الجغرافية السياسية اليوم.

وأود الآن أن أشير، كما فعلت في الماضي، في عام ١٩٤٥، في دامبرتون أوكس في واشنطن العاصمة، إلى أن فكرة ''المقاعد الإقليمية'' اقتُرحت آنذاك. وكان من بين الداعين للمقاعد الإقليمية في عام ١٩٤٥، منذ أكثر من ٦٠ عاما، أوروغواي والبرازيل والفلبين وكوبا وكولومبيا ومصر. وكان المندوب المصري، بدوي باشا، من أكبر المدافعين عن المقاعد الإقليمية. وفي ذلك الوقت رفض الخمس الكبار فكرة المقاعد الإقليمية رفضا باتا، لاحتمال أن تمثل تلك المقاعد خطرا شديدا يتمثل في معادلة التوازن مع قوتهم.

واليوم، في القرن الحادي والعشرين، ما هي الحقيقة الماثلة أمامنا؟ هي المنظمات الإقليمية، والإمساك الإقليمي بزمام الأمور، والتمكين الإقليمي. هذا ما يتعين علينا التعامل معه ويتعين علينا أن نرى كيف نعالج ذلك ضمن سياق الإصلاح الذي ما برحنا نناقشه منذ عشرين أو ثلاثين أو أربعين أو خمسين عاما.

منذ بضعة أيام، أجرينا مناقشة مواضيعية مفيدة جدا في مجلس الأمن، نظّمتها الرئاسة الإندونيسية، بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية (انظر S/PV/5776). وبات من الواضح جداً أن الأركان المركزية لنظامنا أصبحت الآن إقليمية. وما صدمني هو فقدان الاتساق في المناقشة. فنحن، من جهة، نتكلم عن الأهمية الأساسية للمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وكما ذكر السفير بوتاغيرا هذا الصباح، تستهلك أفريقيا ٧٨ في المائة من وقتنا في المجلس. ومن جهة أخرى، حين نتكلم عن إصلاح مجلس الأمن، ننسى أهمية المنظمات الإقليمية. إننا نفتقد شيئاً ما، في مكان ما على المسار.

فهل استكشفنا، بشكل كاف، ظاهرة التمثيل الإقليمي الدائم بوصفه أساسا للمفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن؟ إنني أستذكر مناقشة حيوية جدا بشأن ذلك الموضوع، في مشاورة مع الميسّرين الخمسة؛ وكانت هناك مداخلة قوية للغاية من سفير مصر عبد العزيز. لكننا لا نستطيع القول إننا عالجنا هذه المسألة لمجرد أننا ناقشناها في بضع أمسيات.

هنا، أود أن أستذكر أن ممثل إندونيسيا قال أمس إن النهج الإقليمي جلب معه بعض الأفكار المفيدة الجديرة بالاعتبار، والتي كانت بحاجة إلى المزيد من الاستكشاف.

وعلاوة على ذلك، أكد ممثل السلفادور، أمس أو أمس الأول، أهمية معالجة مسألة النهج الإقليمي.

إن ذلك يعيدني إلى الرؤية الأفريقية، ولكن لأنه يتحتم علينا أن نصغي، كما قال السفير بوتاغيرا، فإنني أستذكر أنه كان واضحا جدا، في اجتماع عُقد في مقر الاتحاد الأفريقي، منذ سنتين على الأقل، أن الرؤية الأفريقية – التي تعود إلى عام ١٩٤٥، أي قبل ٦٠ سنة – تتطلع إلى الأمام. وفي ذلك الوقت، انهزمت تلك الرؤية. أما هذه المرة، فلأننا سنكون مسؤولين عن الإصلاح الذي نقوم به، دعونا لا نترك تلك الرؤية تنهزم.

في هذا الصباح، أعاد السيد بوتاغيرا بوضوح تأكيد أن الاتحاد الأفريقي لا يطلب عضوية دائمة لدولة واحدة. لذا، هناك فرق جوهري، أكرر، جوهري، بين طموحات البلدان الأفريقية وطموحات بلدان أعضاء أخرى. إن اللغة المستخدَمة – العضوية الدائمة – هي نفسها، لكن المفهوم مختلف جوهريا. فما يطلبه الأفارقة هو مقعد دائم للمنطقة، بغية تصحيح خلل تاريخي في التوازن.

وما يجب علينا أن نفعله الآن، بدل محاولة تقسيم الاتحاد الأفريقي، هو أن نرى ما إذا كان ممكنا تطبيق المفهوم الأفريقي للمُلكية والتمكين الإقليميين في مناطق أخرى، لكي تستطيع أن تستفيد منه. وإذا كان ذلك ممكنا، فيجب علينا أن نجد سبل القيام به، كما أشار سفير باكستان أكرم، على ما أظن. ويجب أن نرى كيف يمكن أن ”نصدّر“ الرؤية الأفريقية إلى مناطق أخرى، آخذين في الاعتبار الفوارق الثقافية والسياسية، والتطور التاريخي للدول. وكما شدّد بقوة ممثل مصر الدائم، أثناء تلك المشاورات، قبل ثلاثة أشهر أو أربعة، لا يمكن أن يكون هناك أنماط مختلفة للإصلاح؛ ولا يمكننا أن ننفذ الإصلاح لأفريقيا وآسيا بأنماط مختلفة. لذا، يجب علينا أن نسعى إلى اجتماع سان فرانسيسكو جديد في ذلك الصدد.

كما قلت في البداية، إن مواقف بعض الدول، التي تتوافق مع مبادئ فكرة الاتحاد من أجل توافق الآراء، كانت واضحة جدا أثناء المشاورات. ومرة أخرى، سجّلنا أفكارنا بشأن كيفية التقدم، وبشأن الحاجة إلى الإعداد بعناية للمرحلة المقبلة من المفاوضات، وبشأن الأهمية القصوى لإشراك جميع أصحاب المصلحة في كل مرحلة من العملية – كما ذكرتم أنتم بحكمة، سيدي الرئيس، في مستهل المشاورات – وأخيرا، بشأن أهمية استمرار عملنا في الفريق العامل المفتوح العضوية، الذي يشكل الهيئة الأكثر مرونة وشمولا في الجمعية العامة.

وأود التعليق على المسألتين الأخيرتين من تلك المسائل. إننا لا نستطيع أن ننفذ الإصلاح بدون أن نشمل الأعضاء جميعا، كما قلتم في بيانكم الافتتاحي، سيدي الرئيس. ففي إصلاح مجلس الأمن، ليس هناك أطراف رئيسية وأطراف من درجة ثانية؛ إننا جميعا أطراف أساسية. واسمحوا لي أن أكون صريحا جدا: لا أود أن أرى تكراراً لما شهدناه أثناء المراحل النهائية من إعداد الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة (القرار ١/٦٠)، حين أُغلقت الأبواب في وجه أعضاء الأمم المتحدة. فلا يجوز أن يحدث ذلك مرة أخرى.

لقد قال بعضهم، ومن بينهم السفير ماتوسيك، أن الفريق العامل المفتوح العضوية ليس المنتدى الصحيح للمضي قدُما بالعمل الذي ستقودونه، سيدي الرئيس. والقول إن الفريق العامل المفتوح العضوية ليس فعالا يعني القول إن الأمم المتحدة ليست فعالة، وهو ما قد يكون صحيحا. ولكن إذا كان الفريق العامل غير فعال، فذلك لأننا لم نجعله فعالا طوال ١٥ سنة مضت. والأمم المتحدة لن تعمل، إذا لم نُرد لها أن تعمل، أو لقراراتها أن تنفَّذ. لذا، إذا كانت

لدينا الإرادة السياسية اللازمة، فإن الفريق العامل المفتوح العضوية سيعمل بصورة رائعة. إنه أفضل أداة موضوعة بتصرفنا – شرط أن تكون لدينا، طبعا، الإرادة السياسية اللازمة.

إن الفريق العامل المفتوح العضوية كان ناجحا جدا في الدورة الحادية والستين، بفضل الأداء المتميز حقا للميسّرين، وللزميلين الآخرين اللذين خلفاهم. لقد قدموا تقريرين، وتم إحراز تقدم كبير في متابعة ذلكما التقريرين. فكيف يمكننا، إذاً، أن نقول إن الفريق العامل المفتوح العضوية غير فعال؟ لقد كان هناك تقدم كبير، وكما قرّرنا، بتوافق الآراء، يجب أن نبني على ذلك التقدم.

وقبل المضي قدما، أود أن أذكر أنه يجب ألا نكون رهينة بابل اللغات، كما يقول السفير سين دائما. لا بد لنا من المشاركة في المناقشة، والمشاورة والتفاوض، لأننا ربما نتكلم عن الشيء نفسه تماما. وإذا بدأنا بما ينبغي أن يكون النقطة الأولى التي يُفترض معالجتها في الحكم بشأن الإصلاح – وهل يكون بتوسيع المجلس إلى ١٩ عضوا أو ٢٦ عضوا – فإنه ينبغي لنا أن ندرك أن ذلكما أمران مختلفان تماما. ولذلك، إذا قررنا أنه ينبغي أن يكون هناك ١٩ عضوا، فيترتب على ذلك القرار آثار معينة، وإذا قررنا أنه ينبغي أن يكون هناك ٢٦ عضوا، فإن لذلك القرار آثارا أخرى. ولكن، فلنفترض أننا توصلنا إلى أن أفضل حل هو، لِنَقل، ٢٢ عضوا. ما حصل هو أننا أجرينا مناقشات ومشاورات ومفاوضات – والاسم الذي نُطلقه عليها ليس هاما – والمقصود هو أننا نتفاوض في كل يوم بكل ما في الكلمة من معنى. وبالتالي، وبعد تناولي مسألة اللغة، لا أرى أن لها أهمية كبيرة جدا.

فلنعد إلى تقارير الميسرين، مع أنني لا أريد أن أتطرق إلى محتوياتها توفيرا للوقت. ما هي النقطة المحورية للنهج الوسيط؟ ولئن كنت، مرة أخرى، لن أخوض في المحتويات، أريد أن أسترعي الانتباه إلى نقطة شدد عليها بقوة السفير ويناويسر، ممثل ليختنشتاين. وحسبما أتذكر، كان هو الوحيد الذي قال، أو على الأقل، الوحيد الذي شدد باقناع كبير عندما تكلم أمس، على أنه ينبغي للنهج الوسيط – وسأضيف ”أو أي حل تفاوضي“، على الرغم أنه كان يتحدث عن النهج الوسيط وحده – أن يكون مستداما. وإلا، حالما يتم اعتماد حل مؤقت، سنبدأ العمل على تغيير ذلك الحل عن طريق حملة انتخابية طويلة.

وإذا كنا بالفعل سنشرع في مسار اعتماد النهج الوسيط، لا ينبغي أن يُقَدَم ، كما قدمه السفير ويناويسر، بوصفه ”حلا أقل من مثالي“ – وذلك فيه نوع من التحفظ –

> ”نشرع في تغييره أو صقله بمجرد اعتماده. ولكن ينبغي أن لا ننظر في هذا النهج الوسيط إلا إذا حظي بأوسع دعم سياسي ممكن، وهو ما كان سرابا بالنسبة لجميع المقترحات الأخرى التي عرضت في الماضي“. (A/62/PV.47)

ولهذا، ما لم يقر في أذهاننا أن النهج الوسيط هو النهج الصحيح كما شدد عليه الممثل الدائم لجيبوتي، إذا أسعفتني الذاكرة، فمن الأفضل ألا نأخذ ذلك الطريق ، لأنه سيكون من غير المفيد القيام بذلك، إذا كان وراءه مآرب خفية أو إذا كنا، ببساطة، نؤجل شيئا نريد وبإمكاننا الحصول عليه اليوم. وأنا أرى، كما قال السفير ويناويسر، أنه إذا كنا نؤمن، في الواقع، بإمكانات هذا النهج، فذلك هو النهج الذي أشار إليه المُيسِّرون، دون استثناء أي حل آخر.

وأكد العديد من الآخرين، بكلمات مختلفة، في اليومين الأخيرين، على أهمية تمهيد الطريق أولا. وكما قال السفير اليوسفي ممثل الجزائر، إذا لم تخذلني الذاكرة، حتى

يتسنى للمفاوضات أن تنجح، علينا أن نُمَهِّد لها على النحو الملائم. كما طرح نفس الفكرة هذا الصباح، على سبيل المثال، الممثل الدائم لأوغندا. غير أنني أقول إن أقوى تعبير عن هذه النقطة كان من طرفكم، السيد الرئيس،لأنكم قلتم إنه ينبغي أن يكون هدفنا وضع إطار لبدء مفاوضات حكومية دولية عن طريق تحديد مختلف العناصر التفاوضية والتوصل إلى اتفاق بشأنها. وليس لدي ما أضيف إلى ذلك البيان. وذلك هو مربط الفرس.

وبإمكاني أن أذكر العديد من الأعضاء الـ ٨٠ الآخرين الذين تكلموا، لكنني سأقتصر على ذكر مُتَكَلِمَين آخرَين فقط. الممثل الدائم لمصر، السفير عبد العزيز، قال إنه ''ينبغي لرئيس الجمعية العامة أن يقود المزيد من المشاورات'' – لاحظوا أنه استخدم كلمة ''مشاورات'' –

> ''في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية بغية سد الفجوة بين المواقف المتضاربة لأصحاب المصالح كافة. ويمكن إجراء مثل هذه المشاورات للتقليل من عدد البدائل المطروحة في إطار كل قسم من الأقسام الواردة في تقريري الميسرين من أجل إيجاد مناخ إيجابي يمكن أن يؤدي إلى بلورة تصور قد يصلح كأساس لإجراء مفاوضات استنادا إلى اقتراح أو اقتراحات من الدول الأعضاء''. (A/62/PV.47)

وهنا أيضا، ما نحن بصدده واضح جدا.

وأخيرا، اسمحوا لي أن استشهد ببيان الممثل الدائم للصين، السفير وانغ غوانغيا. لقد قال بحكمة آسيوية:

> ''أما بشأن عملية التفاوض، فلا بد لنا من الاتفاق أولا على الإطار بأكمله عن طريق المشاورات الكاملة بين جميع الأطراف لأنه لا يمكن بناء الصرح إلا على أساس متين''. (A/62/PV.48)

السيد الرئيس، أختتم بالقول إننا، بتوجيهكم، بحاجة إلى تهيئة أرضية مشتركة، ولا ينبغي لها أن تكون القاسم المشترك الأصغر. ويتعين علينا أن نحافظ على الزخم. وليس واردا على الإطلاق الحفاظ على الوضع القائم. وعلاوة على ذلك، وبمجرد وضع الأمور في نصابها، يبدو أن هناك رسالة مبطنة في بيانات الأعضاء مفادها أن هناك مجموعة – مجموعة من أربع دول أو بعض دول أخرى ذات التفكير المتشابه تدعو إلى المفاوضات. وعلى الرغم أن البيانات لا تذكر قط أن هناك مجموعة أخرى ترغب في معارضة فكرة المفاوضات، فإنها توحي بذلك؛ والرسالة المبطنة هي أنها مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء. والآن، الحالة هي على العكس تماما مما يتوقع المرء. فمنذ الاجتماع الذي دعا إليه مشرف وبرودي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، كانت المجموعة أول المنادين بالفعل، والسجل يشهد على ذلك – أول المنادين بالمفاوضات. وقبل الاجتماع الذي دعا إليه الرئيسان مشرف وبرودي، لم يطالب أحد بالمفاوضات. وكان الخيار الوحيد هو بيع سلعة بوصفها أفضل المتوفر. لقد كانت تجربة بيع، وليست مفاوضات.

لذلك، فلنقلها بصراحة، إن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء هي السباقة إلى المطالبة بالمفاوضات. وأقول ذلك لوضع الأمور في نصابها. وكما قلت سابقا – لأنها النقطة المحورية – نحن نحتاج إلى مشاركة جميع أصحاب المصالح في عملية التفاوض لأن لنا جميعا مصلحة فيها. ولهذا السبب اعتمدت الجمعية العامة القرار ٥٦١/٦١ في أيلول/سبتمبر الماضي، الذي نعرفه جميعا معرفة تامة. إننا نهتدي به، ولا يتعين علينا أن نضيع الجهد في البدء من نقطة الصفر. لقد توصلنا إلى اتفاق على مقرر هام جدا بالتراضي.

لقد أناطت الجمعية العامة في دورتها السابقة بالدورة الحالية وبرئيسها مهمة المضي قُدما بهذه العملية. وعلينا أن نتحرك معا ولا يجب أن يُمارس الضغط علينا. وأن أقرأ في

صحف بعض البلدان ”سنضغط بقوة“. وأنا أرى بأن الضغط بقوة سيؤدي إلى نتائج عكسية. ولا بد لنا أن نضغط، لكن لا يتعين أن يمارس الضغط علينا. ويجب علينا أن نتحرك بصورة منظّمة وفعّالة. ونحن بحاجة إلى توجيهاتكم، السيد الرئيس. وقبل كل شيء، نحن نثق بك ولدينا الاستعداد لمواصلة العمل معكم ومع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيد الخاطر (قطر): السيد الرئيس أود أن أستهل كلمتي بترحيب وفد قطر وتهنئتكم على توليكم المنصب الرفيع لرئيس الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، وأننا نؤكد لكم على دعمنا في اضطلاعكم بمسؤولياتكم الجسام خلال هذه الدورة. وأود كذلك أن أعرب للشيخة هيا راشد آل خليفة، عن امتنان قطر على قيادتها المحنكة للدورة الحادية والستين، وعلى إسهامها المميز طوال فترة ولايتها في تنشيط الجمعية العامة، ودفع موضوعات إصلاح وتوسيع مجلس الأمن إلى الأمام، الأمر الذي سيعزز عملية الإصلاح الشامل للأمم المتحدة.

إن وفد دولة قطر سيركز في كلمته في هذه الجلسة على البند ١١٢ من جدول الأعمال المعنون ”مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة“. لقد فات أوان الإصلاح منذ وقت طويل، ولا يمكن أن يستمر تشكيل مجلس الأمن معبرا عن العالم كما كان في عام ١٩٤٥. إن القرارات الرئيسية غالبا ما تنحصر في الحلقة الضيقة للدول الخمس الدائمة العضوية، وينبغي أن يتم إشراك جميع أعضاء المجلس وبصورة دقيقة في عملية اتخاذ القرار. كذلك لا بد من إيجاد طريقة تؤسس لسبل مشاركة الأعضاء الآخرين في المنظمة، وبصورة خاصة يجب تعزيز آلية التشاور مع الدول المتأثرة مباشرة بمناطق الصراعات. ومن الضروري أن يتحمل الأعضاء غير الدائمين في المجلس مسؤولية أكبر عن تمثيل وجهة نظر تلك الدول التي قامت بانتخابهم.

ووجود مجلس أمن موسع أمر ضروري لكي يكون ممثلا للمجتمع الدولي اليوم، وستعزز تلك التغييرات ولاية المجلس وتنهض بمصداقيته بوصفه جهازا بارزا للأمم المتحدة. وبطبيعة الحال، لا يوجد حل يرضي آراء كل دولة من الدول الأعضاء. وسيكون الاستعداد للتوصل إلى توافق آراء بشأن مجموعة متكاملة من الاقتراحات أمرا أساسيا. ولكن من الواضح أنه لا بد أن يكون تعزيز تمثيل مناطق مثل آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط أحد الأهداف. ولا بد من مراعاة المساهمات الكبيرة التي تقدمها تلك الدول للأمم المتحدة.

وقد أصبح إصلاح الأمم المتحدة مهمة ملحة بالنظر إلى المخاطر المحدقة بالنظام السياسي الدولي. يجب أن يُمكَّن مجلس الأمن تمكينا تاما للتعامل مع الأزمات والتهديدات التي يتعرض لها السلام العالمي في بداية القرن الحادي والعشرين. ولذلك يجب أن يزود بالأدوات اللازمة للعمل الفعال، وقبل كل شيء، يجب أن ينظر المجتمع الدولي بأكمله إلى قرارات المجلس باعتبارها قرارات ملزمة ومشروعة. ولا يمكن أن يظل تشكيله وبشكل خاص فيما يتعلق بالعضوية الدائمة دون تغيير بعد أكثر من ٦٠ عاما من إنشائه. إنه لا يمكن أن يتجاهل بعد الآن العالم المتغير الذي تغيرت فيه الحقائق الجيوسياسية، فقد اتخذ الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل أبعادا أكثر تهديدا، وازدادت الحروب الأهلية. ويجب أن يأخذ بعين الاعتبار كذلك ظهور البلدان النامية على المسرح الدولي، فهي قد أصبحت عناصر فاعلة هامة تمارس في كثير من الأحيان دورا حاسما في ضمان تسوية النزاعات بالطرق السلمية.

إن المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن ولذلك فمن الضروري لشرعيته أن تتجلى في تكوينه حالة العالم. وعليه، يجب زيادة عدد أعضائه ليضم إلى صفوفه أعضاء دائمين جدد، كما يلزمنا

أيضا عدد جديد من الأعضاء المنتخبين غير الدائمين لكي نجعل المجلس أكثر تمثيلا مما هو عليه الآن.

إن رؤيتنا لإصلاح مجلس الأمن أن يكون مجلسا ممثلا للديناميات الإقليمية، مجلسا يتسم تكوينه بالمرونة استجابة للتغيرات العالمية ولحقائق القوة في كل فترة من الفترات التاريخية، مجلسا لا يدعم الامتيازات ولا يكيل بمكيالين. وما زلنا مقتنعين بأن حق النقض لا بد من إلغائه، وإن استحال ذلك، فلا بد من الحيلولة دون توسيع نطاقه لأي سبب من الأسباب. ويجب أن لا نتظاهر بأن الأمم المتحدة ستحتفظ بأهميتها إذا بقيت مقصورة على القلة.

ومن دواعي الأسف، ينبغي الإعراب صراحة عن أنه لا يوجد حتى الآن ما يكفي من الإرادة السياسية للانتقال من المناقشات حول موضوع الإصلاح إلى الإصلاح الفعلي. ونحن على اقتناع بأن إصلاح مجلس الأمن ضروري ولا يتحمل التأجيل. والواقع أن دولنا قررت في إعلان الألفية أن تكثف بذل الجهود المشتركة لإدخال إصلاحات شاملة على مجلس الأمن من جميع جوانبه، ولدينا فرصة لعمل ذلك في دورة الجمعية العامة الحالية. إن إعلان الألفية، هذه الرؤية المشتركة لجميع أعضاء الأمم المتحدة من أجل عالم أفضل وأكثر عدلا، هو المنار الذي يجب أن نهتدي به، ويجب ألا نمتثل لهذا الإعلان فحسب، بل لا بد أن نكفل التنفيذ الكامل لأهدافه أيضا.

وأخيرا وليس آخرا، إن دولة قطر اكتسبت خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن للعامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ قدرا كبيرا من الخبرة بأعمال ذلك الجهاز وتعلمت جوانبه الحسنة ونقاط ضعفه، وأهميته ونطاقه الحقيقي. ولذلك ما لم يتكيف المجلس ليتواءم مع الواقع الجديد في العلاقات الدولية، سوف لن تكون له القدرة على الاحتفاظ بمصداقيته وسلطته في جميع أنحاء العالم، والمطلوب هو التقيد بمبدأ التمثيل المنصف في مجلس الأمن لجميع الدول الأعضاء.

إن دولة قطر مستعدة للمشاركة بهمة وبصورة بناءة في المفاوضات الحكومية الدولية بغية إحراز نتائج ملموسة خلال هذه الدورة للجمعية العامة، لإنجاز هذه المهمة الصعبة المتمثلة في جعل مجلس الأمن أكثر فعالية وممثلا حقيقيا لواقع الجغرافيا السياسية في عصرنا ولا يمكن لأحد أن يعترض على شرعيته.

ونؤكد في هذا المجال على اتخاذ موقف موحد حول كافة المشاريع ومسائل الإصلاح بالأمم المتحدة وليس حصره في مسألة توسعة مجلس الأمن فقط، وهذا ما ترفضه قطر، وتؤكد معارضتها لتمرير أي مشروع قرار غير ناضج وفيه نواقص كثيرة عن طريق الزج به للتصويت عليه من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإننا نؤكد مبدأ توافق الآراء في هذا الخصوص.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذه البنود.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير مجلس الأمن الوارد في الوثيقة A/62/2؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، في البداية، أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الممثل الدائم لإندونيسيا، السفير مارتي ناتاليغاوا، على تقديمه لتقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة عن الفترة الممتدة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، بصفته رئيسا لمجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وخلال مناقشة البند ٩ من جدول الأعمال، ”تقرير مجلس الأمن“، أعربت الدول الأعضاء عن تقديرها للدور

الذي اضطلعت به إندونيسيا، التي تتولى حاليا رئاسة مجلس الأمن. غير أنه أُعرب عن بعض أوجه القلق البالغ إزاء التقرير في حد ذاته، لا سيما عدم قيامه بتقييم شامل لمختلف مداولات المجلس.

وللحفاظ على التوازن بين الجهازين الرئيسيين لهذه المنظمة وتحسين الشفافية وتعزيز التعاون بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، شدد العديد من المشاركين في المناقشة على أهمية توخي التقرير في المستقبل قدرا أكبر من التحليل والموضوعية. ولهذا السبب، ربما سيتعين علينا اتباع نهج نسعى فيه إلى تنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن على نحو متزامن.

ويسعدني على نحو خاص أن أقول إننا قمنا بمناقشة معمقة للغاية، وقبل كل شيء، شاملة ومثمرة بشأن إصلاح مجلس الأمن في إطار البند ١٢٢ من جدول الأعمال. وكانت حوارا صريحا وفعالا، قدم إسهاما قيما في مواصلة مداولات الجمعية العامة بشأن هذا الجانب الهام للغاية من برنامج الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. وأيد تماما فكرة أن إصلاح منظومة الأمم المتحدة يشكل إحدى المسائل ذات الأولوية في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

كما أثبتت المناقشة الالتزام الواضح للدول الأعضاء بالبدء في مرحلة جديدة تفتح الأفق لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في الإصلاح الشامل لمجلس الأمن. أيها المندوبون، لقد مهدتم السبيل صوب الهدف المتمثل في وضع إطار لتحديد وبلوغ اتفاق بشأن مختلف العناصر التي يمكن التفاوض بشأنها والتي ستمكننا حينئذ من الوصول إلى نقطة البدء بمفاوضات حكومية دولية. وبعبارة أخرى، ينبغي إقامة الجسر بين ما تحقق من نتائج خلال الدورة الحادية والستين وسبيل المضي قدما خلال الدورة الثانية والستين. ويجب وضع أركان البناء المسمى بالمفاوضات الحكومية الدولية على النحو الذي حددتها به هذه الجمعية خلال المناقشة التي نحن بصدد اختتامها الآن.

أولا، يجب أن نأخذ في الحسبان أن إصلاح مجلس الأمن جزء لا يتجزأ من تعزيز الأمم المتحدة. وبالتالي، يجب أن يقترن إجراء تحول على نطاق منظومة الأمم المتحدة الواسع.

ثانيا، لا بد من التوجيه الرزين والقائم على المبادئ من جانب رئيس الجمعية، على الرغم من أنه يجب أن يستند إلى مشروع مشترك مع الدول الأعضاء بحسن نية واحترام متبادل.

ثالثا، يتعين إيجاد سبيل المضي قدما من خلال عملية موضوعية وشفافة بدءا بتحديد العناصر التي يمكن التفاوض بشأنها بغية الانتقال عندئذ إلى المفاوضات الحكومية الدولية.

رابعا، ينبغي أن يُجري الفريق العامل المفتوح العضوية مشاورات بشأن إطار وطرائق المفاوضات الحكومية الدولية.

خامسا، يجب أن تشمل الخطوات الإضافية عناصر ومفاهيم من شأنها أن تُمكِّن الأعضاء من التوصل إلى اتفاق عام بشأن جميع جوانب إصلاح مجلس الأمن، لا سيما في ما يتعلق بتكوين المجلس وأساليب عمله.

سادسا، يجب أن يراعي إصلاح مجلس الأمن مصالح وشواغل جميع الأطراف، لا سيما تلك التي تعاني حاليا من نقص في التمثيل.

وأخيرا، ينبغي للدول الأعضاء أن تمتنع عن اتخاذ الخطوات التي يمكن أن تقوض الزخم والتوافق في الآراء الحاليين، وأن تسعى إلى مواصلة العملية الرامية إلى إيجاد حلول موجهة لتحقيق النتائج.

واسمحوا لي أن أشير بإيجاز إلى بعض الومضات القوية التي ميزت المناقشة على مدى اليومين ونصف اليوم الماضيين. لقد دافعت الدول الأعضاء عن الحس السليم الواضح، بالنظر إلى أننا جميعا نتشاطر المسؤولية عن تحقيق النتائج. ولا يمكن إلا أن نتفق على ذلك. غير أن هذا الأمر سيتطلب جهودا متضافرة من جانبنا تستند إلى الواقعية والشجاعة السياسية والثقة والاحترام المتبادلين، فضلا عن المرونة والإرادة السياسية للتوصل إلى أوسع الاتفاقات الممكنة نطاقا.

كما كانت هناك مطالب بتسريع وتيرة العملية. وفي الوقت ذاته، علينا تفادي الخطر المتمثل في فعل الأشياء بصورة متعجلة. وينبغي ألا ترهن السرعة التي نمضي بها قدما بسلطة القيادة فحسب، بل بالإرادة السياسة للدول الأعضاء.

وفي ما يتعلق بسبيل المضي قدما، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار أن كل ما تحقق من إنجازات حتى الآن يشكل نتيجة لأعمالنا الجماعية. وبالتالي، لا يسعنا أن نقوض هذا الزخم السياسي الجماعي بالإعراب عنه عمدا على نحو يشوبه التردد من أجل تعطيل العملية أو عرقلتها.

وفي الختام، أود أن أشدد على أنني سأعتمد كثيرا على دعمكم وتعاونكم في إدارة هذه العملية خلال الفترة القادمة. وينبغي أن نستمر جميعا في العمل معا بروح من التعاون البناء، ونتناول جميع المسائل والمهام التي حددتها الجمعية العامة في مقررها ٥٦١/٦١، الذي اتُخِذ في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، لتنفيذ توصياته بإخلاص.

وبناء على ذلك، سأوافي الدول الأعضاء عما قريب بالخطوط العريضة لعملية المتابعة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٢ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.